الصرف وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيري
ذكر يعقوب أنه لغة ضعيفة ردية وقال أبو حاتم بنو أسد مناكير لا يؤخذ بها والثاني
وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لأنه وإن لم يكن له
فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لأن
باب سكران أوسع من باب ندمان والمقدر في حكم الموجود بدليل الإجماع على منع
صرف أكمر مع أنه لا مؤنث له وحكي أن من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على أنه
لو كان له مؤنث لكان بالتاء بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة للئيم
نهاية بعد اللام وصيفان بسين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء للطويل الممشوق الضامر
البطن واليان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت للكبير الألية
من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم على ما فات فإن
مؤنثاتها فعلانة فلذلك صرفت وأما الوزن فهو أفعل غالبا بشرط أن لا يقبل
التاء إما لأن مؤنثه فعلاء كأحمر أو فعلى بضم الفاء كأفضل أو لكونه لا مؤنث له
أصلا كأكمر للعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر ما لمر للكبير الأنثيين وهذه الأنواع
الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل فإنه وزن الفعل به أولى لأن
أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك أصلا في الفعل لأن ما زيادته
لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى وإنما اشترط أن لا يقبل التاء لأن ما يقبلها من
الصفات كأرمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لأن تاء التأنيث لا تلحقه
وإلى ذلك أشار الناظم **بقوله**. ووصف أصلي ووزن أفعلا. ممنوع تأنيث بتا. وإنما
صرف أربع في نحو مررت بنسوة أربع مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل
لأنه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما يطرأ له من الوصفية وأيضا فإنه قابل
للتاء في نحو مررت برجال أربعة وإلى ذلك أشار الناظم **بقوله**. والغين عارض
الوصفية. كأربع وإنما منع صرف باب أبطح وهو المكان المتسع من الوادي وأجرع
وهو المكان المستوي وأبرق وهو المكان الذي فيه لونان وباب أدهم للقيد وأسود
للحية السوداء وأرقم للحية التي فيها نقط سود وبيض كالرقم مع أنها أسماء لأنها
وضعت صفات فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية وفي الصحاح أن سيبويه
ذكر أن جميع العرب يمنع صرف أدهم للقيد وأسود للحية وأرقم لنوع من الحيات
وأجرع وأبطح وأبرق وإلى ذلك أشار الناظم **بقوله**. وعارض الاسمية. أي الغيه
وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارئة فصرفها وصرح ابن جني بأن هذه الأسماء
كلها تصرف ويعني في باب أبطح وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة
بالأمكنة الموجودة فيها فيفهم منه ذلك المعنى وباب أدهم صفات عامة ويعني فهذان البابان
وباب أجدل في الصرف وعدمه فأما أدهم وأبطح فأصلهما الوصفية ثم طرأت عليهما
الاسمية فلهذا امتنعا من الصرف وأما أجدل للصقر وأخيل لطائر ذي خيلان بكسر الخاء
المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق
وسمي أخيل لأنه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها وأفعى للحية واختلف
في اشتقاقه فقال أبو علي مشتق من يافع مع فاطمها أيفع وقال ابن جني من فوعة السم

حرارته

حرارته فأصله أفوع فنقلت فاؤه على الأول وعينه على الثاني إلى موضع لامه وقال
غيرهما من مادة لا معنوان فلا تقل نقوعهم أرض مفعاة أي كثيرة الأفاعي فإنها أسماء في
الأصل وفي الحال فلهذا صرفت في لغة الأكثر وبعضهم يمنع صرفها وإلى ذلك
أشار الناظم **بقوله**. وأجدل وأخيل وأفعى. مصروفة وقد ينلن المنعا. لتخيل
معنى الصفة فيها وهي القوة في أجدل والتلون في أخيل والإيذاء في أفعى لكن
المنع في أفعى أبعد منه في أخيل وأجدل لأنهما من الجدل وهو الاستحكام ومن
الخيل وهو الشرة وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق ولكن ذكرها يقارن تصور
إيذائها فأشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح قال الفاكهي. كأن العقيليين
يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا لمنع صرف أجدل وهو مفعول لاقين
وبازيا يجوز أن يكون صفة أجدل ويجوز أن يكون معطوفا على أجدل بإسقاط العاطف
وهو من قول حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه. ذريني
وعلمي بالأمور وشيمتي. فما طائري يوما عليك بأخيلا. لمنع صرف أخيل
والعرب تتشاءم بالأخيل تقول هو أشأم من أخيل ويجمع على أخايل ومن غير الغالب
أفيعل نحو أخيمر وأفيضل من المصغر فإنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فإنه على
وزن أبيطر قاله المرادي تبعا للشارح وأما الوصف ذو العدل فنوعان أحدهما
موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين وهما مسموعان من الواحد إلى
الأربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على الأصح وقيل في العشرة والخمسة
فروعها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال
خاصة لأنه أكثر والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي أن الباقي مسموعان في
الألفاظ العشرة لما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في
صحيحه أن العرب لا تتجاوز الأربعة لأن غيرهما سمع ما لم يسمعا ونقل السخاوي أنه
يعدل أيضا إلى فعلان بضم الفاء من الواحد إلى العشرة **كقوله**. كاروا إليه وحدانا
ووحدانا. وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول حال كونها مكررة فأصل
جاء القوم أحاد جاء واحد واحد أو أحاد أحاد معدول عن واحد واحد إلى أحاد تخفيفا
وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتا نحو أولي أجنحة مثنى
وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع نعوت لأجنحة أو أحوالا نحو فانكحوا ما طاب
لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع أحوال من النساء أو أخبارا
نحو صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الأول خبر صلاة ومثنى الثاني تكرير له وإنما كرر
لقصد التوكيد لا لإفادة التكرير التأسيس لأنه قد فهم من صلاة الليل مثنى تكفي في
المقصود وزعم الفراء أن هذه الأسماء معارف بنية الألف واللام فعلى هذا فمثنى
في الآية بدل لا نعت كما قال النحويون لأنه لا تنعت النكرة بالمعرفة ولا يجيء الحال معرفة إلا
بتأويل ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في
التبعية **كقوله**. وخيل كفاها ولم يكفها ثناء الرجال ووحدانها. النوع
الثاني أخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة أخر فإنه منع الصرف
مع الوصف في تعريف النوع عن إشار الناظم **بقوله**. ومنع عدل مع وصف معتبر.

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)